(**المصدر نفسه**، ١٣/٧/١٩٨٦). وذهبت مجلة «العودة» الى ان عدد الاسماء بلغ ٩٠، وان السلطات الاردنية قررت عدم اعتماد انباء الاراضي المحتلة التي ينقلها هؤلاء» (**العودة**، العدد ٩٤، ١٩/٦/١٩٨٦).

«٢ ـ وقف عملية تصدير المنتجات الزراعية.

«٣ ـ تقييد عملية النقل عبر الجسور الى درجة تحديد عدد الاشخاص المسموح لهم بالدخول الى الاراضي الاردنية خلال اليوم الواحد» (**المصدر نفسه**).

«٤ ـ اتخذ الاردن مزيداً من [اجراءات] الرقابة المباشرة على عملية تجديد جوازات سفر سكان المناطق [المحتلة]، في خطوة تهدف الى زيادة نفوذه في المناطق [المحتلة] مستقبلاً، طبقاً لمصادر فلسطينية. واستناداً الى تعليمات صادرة من عمان، فان الجوازات التي كانت تجدد، ولوقت غير بعيد، عبر مكاتب محلية للغرف التجارية، سيتم تجديدها عبر مكاتب تعود الى وزارة الاوقاف» (**الجيروزاليم بوست**، ٢٦/٨/١٩٨٦).

«٥ ـ قالت مصادر مهتمة بالشؤون الاردنية، بتاريخ ٩/٧/١٩٨٦، ان الاردن وضع خطة لالغاء وزارة شؤون الارض المحتلة [التي يرأسها مروان دودين]، على ان يدخل الوزارات المختلفة في مشاريع الضفة الغربية، مثل الصناعة والتعليم» (**المصدر نفسه**، ١٠/٧/١٩٨٦).

«٦ ـ ذكرت ' هآرتس ' نقلاً عن مصادر عربية في لندن، ان السلطات الاردنية الغت، نهائياً، رعاية منظمة اغاثة وتشغيل اللاجئين [اونروا] للاندية والنقابات المهنية الفلسطينية في مخيمات اللاجئين، وقامت بالحاقها بالمؤسسات الحكومية. واضافت ان هذه المخيمات ادرجت ضمن قانون الانتخابات الاردني الجديد، وصنفت على انها مناطق انتخابية عادية. لكن مدير شؤون وكالة الغوث الدولية، بعث برسالة الى وزير شؤون الارض المحتلة في الاردن، بتاريخ ٥/٦/١٩٨٦، يحذره فيها من محاولات دمج والحاق مراكز الشباب الاجتماعية التابعة للوكالة بوزارة الشباب الاردنية» (**الميثاق**، ١٣/٧/١٩٨٦).

الى هذا، قررت عمان اتخاذ خطوات اخرى، موازية، تخص بلديات الضفة والقطاع، تقوم على تشجيع تعيين رؤساء بلديات عرب بالتنسيق والتعاون مع سلطات الاحتلال وبموافقتها طبعاً. فقد ذكر محمد راشد الجعبري الذي زار عمان وعاد منها بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٦، ان المسؤولين الاردنيين الذين التقاهم (منهم رئيس وزراء الاردن، زيد الرفاعي، ووزير شؤون الارض المحتلة، مروان دودين) ابلغوا اليه انهم يشجعون تعيين اربعة رؤساء بلديات عرب في الضفة الغربية. ويعتزم الاردن ـ طبقاً لاقوال الجعبري ـ تقديم مساعدات مالية تقدر بحوالى ٥٠ الف دولار لبلدياتهم في اطار الخطة الخمسية. وذكر الجعبري ان المسؤولين الاردنيين يرشحونه لرئاسة بلدية الخليل، ويرشحون كلاً من وليد مصطفى لبلدية البيرة، وخليل موسى لبلدية رام الله، وعبد الفتاح دودين لبلدية دورا (**الاتحاد**، ٣/٧/١٩٨٦، نقلاً عن **هآرتس**)، كما قررت الحكومة الاردنية رفع الحظر عن الاموال الخاصة بالمجالس البلدية والقروية في عدد من المدن والقرى في الضفة الغربية، المودعة في البنوك الاردنية، حتى تتمكن هذه المجالس من تمويل المشروعات «التنموية» هناك وادارتها عربياً (**الفجر**، ٤/٧/١٩٨٦، نقلاً عن **الاتحاد**، ابو ظبي، ٣/٧/١٩٨٦).

وقد سعت عمان، من وراء ذلك كله، الى وضع اليد على الشؤون البلدية، وهو ما حدث فعلاً، اذ كشفت مصادر ان الحكومة الاردنية وجهت تعليمات محددة حول نشاطات البلديات، باعتبارها تابعة لعمان، واكدت ضرورة وضعها تحت الاشراف المباشر لموظفين اردنيين، وتقييد تحركاتها ونشاطاتها بأوامر تصدر مباشرة من السلطات الرسمية الاردنية، وذلك على غرار العلاقات القائمة بين هذه السلطات وبلديات مثل الكرك وعجلون والزرقاء في الاردن (**الطليعة**، القدس، ١٧/٧/١٩٨٦). لكن هذا التوجه اصطدم برأي المعنيين. فقد صرح المهندس وليد مصطفى بانه غير معني بتسلم مهام بلدية البيرة، كما انه لم يتقدم بطلب الى سلطات الادارة المدنية لتكليفه بهذه المهمة. كذلك نفى خليل موسى